اتبعه عرفات، خصوصاً بعد التحرك المضاد لنهج قيادة المنظمة الذي تبلور في طرابلس، خريف العام ١٩٨٣، او في استمرار مخيمات لبنان «رهينة» وكأنها الفصل الاخير في مسلسل محاور النزاع مع المنظمة.

على ان الاحداث الراهنة لم تعد ترتبط بهذه السياسة التي اتبعتها دمشق في الماضي. فالثابت، اليوم، ان الجانبين، السوري والفلسطيني، يتجهان، اكثر من اي وقت مضى، الى مرحلة من «التعايش السلمي». فلا مصالحة قريبة، ولا صدام قريب، لأن مصالحهما لم تعد تتقاطع، بالضرورة، في لبنان، بدليل ان الحرب على المخيمات انتهت، فجأة، مثلما بدأت، بعدما اتضح ان المخيمات لم تعد ورقة مناسبة في يد دمشق للضغط على قيادة المنظمة، بل، على العكس من ذلك، ان استمرارها ادى الى تقوية عضد القيادة الفلسطينية، وسببّ وصمة وحرجاً شديدين لأي فلسطيني يعتبر نفسه حليفاً لدمشق. والثابت، ايضاً، ان الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة جاءت لتثبت ان التحكم بالاوضاع في لبنان لم يعد يشكّل، بالنسبة الى سوريا، وسيلة تلقائية تمكنّها من السيطرة على الورقة الفلسطينية. والواقع ان الانتفاضة جاءت لتسهم، الى حد بعيد، ولو بشكل غير مباشر، في اعادة الموضوع الفلسطيني الى اطاره المحدد، جغرافياً، بالارض الفلسطينية المحتلة، وسياسياً بـ م.ت.ف.

وهكذا، فمع التغيير الجذري في عناصر النزاع مع اسرائيل، انحسرت اهمية الدور السوري في الشأن الفلسطيني. فدور «الشرطي» الضابط للوجود الفلسطيني في لبنان، ودور المعرقل الرافض لـ «الحلول الاستسلامية» التي قامت بهما دمشق، في الحقبة الماضية، فقدا فاعليتهما واصبحا من مخلّفات الماضي؛ فان رفضت، او قبلت، فدمشق لم تعد تؤثر في عناصر النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في وقت اصبح النزاع، منذ اعلان الدولة الفلسطينية، جدلاً سياسياً بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية.

جدلية الشمولي والمحلي

ربما كان بالامكان اعادة كتابة دور الاردن في النزاع مع اسرائيل من زاوية الاصطدام المستمر بين نظرته الى نفسه ونظرة الأخرين اليه. لقد كان العرش الهاشمي يسعى، بأشكال متعددة، خلال العقود الستة المنصرمة، الى اضفاء قيمة شمولية على دوره، بنتاج كان، في معظم الاحيان، تذبذباً دبلوماسياً متسارعاً في التأقلم مع المعطيات المحلية المستجدة.

جدلية الشمولي (سوريا الطبيعية) والمحلي (الكيان الاردني)، لم تكن، يوماً ما، مجانية. ليس المجال، هنا، لاستعادة سجالات بدايات تشكّل امارة شرق الاردن، ولا لاستذكار الدور البريطاني في خلقها؛ غير انه من المفيد التذكير بأن هذه الجدلية كانت مرتبطة، بصورة وثيقة، بالسجال السياسي المهيمن على تلك المرحلة، والذي كان مصير القضية الفلسطينية قلبه.

لقد امضى عبدالله، الذي انتقل من الحجاز في خريف العام ١٩٢٠، معظم فترة حكمه في صوغ مشاريع سياسية لذاته تقضي على الكيان الاردني. فقد وضع نصب عينيه تحقيق حلم «سوريا الطبيعية» تحت زعامته. وفي هذا السياق، ابدى استعداده لمنح لبنان استقلالاً ذاتياً داخل اطار الدولة الكبرى، يضمن له الاستقرار والتوازن. وفي فلسطين، وعد بأن يكون لليهود الحق في الادارة الذاتية داخل اماكن تجمّعهم؛ وتدخّل في السياسة الداخلية الفلسطينية بانشاء التحالفات مع بعض العائلات ضد عائلات اخرى[٢٨]. ولم يُخفِ عبدالله افكاره لتحقيق مثل هذه الدولة الكبرى؛ ففكر،